

متطلبات تحسين بيئة الأعمال في الجزائر ودورها في تنشيط المناخ الاستثماري

Requirements for improving Algeria's business environment and its role in stimulating the investment climate

مريم سياخن*¹

¹ جامعة لونيبي علي - البليدة 2 (الجزائر)، m.siakhen@univ-blida2.dz

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/11/27

تاريخ الاستلام: 2022/11/08

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان متطلبات تحسين بيئة الأعمال في الجزائر وتوضيح مختلف الآليات الجاذبة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لجعلها بيئة جاذبة متوفرة على مختلف المقومات الاقتصادية والسياسية والقانونية والأمنية التي تعتبر المنعرج الأهم في جذب مختلف الاستثمارات، وقد أظهرت الدراسة تحليلا لبيئة الأعمال الجزائرية من خلال التطرق لمختلف المؤشرات المحللة لمناخ الاستثمار وتبيان نقاط القوة والضعف لهذه البيئة التي يجب تنفيذ العديد من الإصلاحات التي تجعلها بيئة جاذبة.

الكلمات المفتاحية: بيئة الأعمال، مناخ الاستثمار، مؤشرات مناخ الاستثمار.

تصنيفات JEL : E22 ، F2.

Abstract:

This study aims to demonstrate the requirements for improving the business environment in Algeria and to clarify the various mechanisms that attract investors, whether domestic and foreign, to make it an attractive environment available on various economic, political, legal and security components, which are considered to be the most important mean in bringing various investments.

The study showed an analysis of the Algerian business environment by addressing several analytical indicators of the investment climate and demonstrating the strengths and weaknesses of this environment, which must implement many reforms that make it an attractive environment.

Keywords: Business Environment, Investment Climate, Investment climate indicators

JEL Classification: E22, F2.

1. مقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة وزيادة وتيرة النشاط الاقتصادي الدولي، سعت دول العالم إلى الاستفادة من مختلف هذه التغيرات على محيطها الاقتصادي من خلال توفير مختلف الظروف المواتية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من أجل تطوير اقتصادياتها والاستفادة من مختلف الخبرات المتراكمة لهذه الدول.

وتحتاج الجزائر كغيرها من الدول إلى الاستثمارات في العديد من القطاعات للنهوض باقتصادها وسد حاجياتها من مختلف السلع والخدمات التي تمثل في بعض الأحيان عبأ على الدولة في حد ذاتها نظرا لارتفاع تكاليف الاستيراد إضافة للارتفاع الفاحش في الأسعار.

ولقد أصبح من الضروري على الدولة الجزائرية أن تسعى جاهدة لتحسين ظروف الاستثمار، وجعلها جاذبة للمتعاملين الأجانب لتجسيد مختلف المشاريع المتنوعة، حيث هذه البيئة تناشد المتحكمين في هذه الظروف إيجاد السبل والوسائل لجعلها بيئة عمل جاذبة بمعنى الكلمة مواتية لجذب الاستثمار من خارج الوطن وملائمة لتجسيد الأنشطة الاستثمارية والمشاريع من داخل الوطن، مما يسمح بفتح المجال أمام مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل متطلبات تحسين بيئة الأعمال في الجزائر؟ وما هو دورها في تحسين المناخ الاستثماري؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- تتوفر بيئة الأعمال الجاذبة لأي استثمار على مجموعة من المقومات سواء القانونية والاقتصادية والمالية والسياسية، يتمكن من خلالها المستثمر من ممارسة أي نشاط في ظل الفرص المتاحة ضمن هذه البيئة؛

- تعاني الجزائر من تصنيف يتراوح بين الدرجة الضعيفة والمتوسطة، مما يعني مناخ استثماري غير مؤهل لاستقطاب الاستثمارات وخصوصا الأجنبية منها.

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى توضيح دور بيئة الأعمال بمختلف ما تحتويه من مقومات وفرص على المناخ الاستثماري، من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات الدولية لتقييم بيئة الأعمال الجزائرية التي تمثل مرآة عاكسة للوضع السائد الخاص بالمناخ الاستثماري والذي يحتاج للعديد من الإصلاحات التي تساهم في تحسين هذا المناخ لجعله مناخا جذابا لاستقطاب الاستثمارات بمختلف أنواعها.

منهجية البحث: للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية ولتحقيق الأهداف المنشودة من البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على متغيرات الدراسة وتحليل مختلف المؤشرات الدولية التي تتضمن تقييما للمناخ الاستثماري في الجزائر، وكذا التوصل إلى مختلف المعينات التي تحول دون جعل هذا المناخ جذابا لأي استثمار.

2. مدخل إلى بيئة الأعمال:

تعتبر بيئة الأعمال مختلف المقومات الضرورية التي تساهم في استقطاب الاستثمارات بمختلف أنواعها

لمحلية والأجنبية، هذه البيئة يجب أن تتميز بالظروف المواتية لإقامة المشاريع واستغلال معظم الفرص التي توفرها هذه البيئة لتطور النشاط الاقتصادي.

1.2 تعريف بيئة الأعمال:

يوجد من العديد من التعاريف التي تضمنت مفهوما لبيئة الأعمال يمكن ذكرها على النحو التالي:

عرف البنك العالمي مناخ الأعمال على أنه: "مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات فرصة الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل والتوسع، وللسياسات الحكومية تأثير قوي على مناخ الأعمال من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة"؛ (يكطاش و بوعزارة، 2020، صفحة 322) كما يقصد ببيئة الأعمال تلك البيئة الأقدر على تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي، وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الفعالية الاقتصادية والإنتاجية، بالشكل الذي ينعكس إيجابيا على معدل النمو الاقتصادي، ويحقق للاقتصاد وفرات في الإنتاج، بما يساهم في تحقيق أفضل الإيرادات المالية وغير المالية.

وتتسم بيئة الأعمال المهيئة والجاذبة للاستثمار بالعناصر التالية: (عبدوس، 2016، صفحة 107)

- الاستقرار السياسي والاقتصادي داخل البلد، والبنية التحتية المتطورة كما ونوعا (طرق، موانئ، مطارات، كهرباء، اتصالات)...
- الحق في الملكية الخاصة وحماية الملكية المادية والفكرية، وكفاءة البنوك والسوق المالية وشركات التأمين؛
- جدارة البيئة التشريعية (ملائمة القوانين، العدالة واستقلالية القضاء، الحوكمة، فعالية المؤسسات، السرعة في الإجراءات)، والنظام الضريبي المساعد، وتكافؤ الفرص الاستثمارية بين الأجانب والمحليين .

2.2 العناصر المكونة لبيئة الأعمال:

تتمثل بيئة الأعمال في العديد من المتغيرات التي تكون في مجموعها القوى والمنشآت الخارجية التي تؤثر على أنشطة وعمليات المنظمة، وتتعدد المستويات التي تشملها البيئة الخارجية من حيث تأثيرها على عمل المنظمات، ويمكن تقسيم عناصر البيئة الخارجية إلى نوعين أساسيين وهما:

- عناصر البيئة الخارجية العامة والتي تتأثر بها جميع المنظمات على اختلاف طبيعة عملها مثل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والفنية والسياسية ... الخ؛
- عناصر البيئة الخارجية الخاصة وفي تلك المتغيرات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة عمل المنظمة.

ويمكن تلخيص بعض عناصر البيئة الكلية على النحو التالي: (بن ميمون و عبدوس، 2019، الصفحات

(291-292)

1.2.2 المتغيرات الاقتصادية: ويشمل خصائص وعناصر النظام الاقتصادي الذي تعمل فيه المنظمات وتتمثل في الدخل القومي (وهو مجموع دخول الأفراد في المجتمع في فترة معينة)، ودخل الفرد والدخل المتاح للإنفاق بعد استبعاد الضرائب والمدخرات، وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم وظروف الرواج والكساد وغيرها من العوامل.

2.2.2 المتغيرات السياسية: يؤثر الجانب السياسي على قطاعات الأعمال، فالثقافة السياسية ضرورية لرجال الأعمال والمستثمرين وخاصة المصدرين والموردين، فالعلاقات الدولية تؤثر في الفرص والمعاملات إلى جانب فهم نظام الحكم والديمقراطية وكيفية صناعة القرار السياسي، كل ذلك يؤثر على القرار التجاري والاقتصادي.

3.2.2 المتغيرات الاجتماعية: وتشكل مجموعة المتغيرات التي تعكس السلوك الجماعي للأفراد وتأثيره على عمل المنظمات المختلفة، فالمستوى الثقافي السائد ومستوى التعليم ومجموعة التقاليد والأعراف والمعتقدات والقيم المتعارف عليها تؤثر على سلوك الجماعات المختلفة داخل المجتمع، بالإضافة إلى تأثير الطبقات الاجتماعية والتي تتفاوت في أنماط السلوك مما يؤثر على أنماط الطلب على السلع والخدمات المختلفة.

4.2.2 المتغيرات التكنولوجية: وتشير إلى مستوى المعرفة الفنية المستخدمة في المجتمع لمساعدة أفرادها على إشباع حاجاته، ويتفاوت المستوى التكنولوجي السائد باختلاف درجات التقدم في الدول. فالتقدم الهائل في الوسائل التكنولوجية الذي تعيشه الدول المتقدمة فتح مجالات متنوعة أمام مختلف المنظمات للاستفادة منها في تطوير منتجاتهم وتقديم مبتكرات جديدة في التجهيزات والآلات ووسائل إشباع الحاجات.

3. المناخ الاستثماري ومقوماته:

1.3 ماهية مناخ الاستثمار:

يعتبر الاستثمار أحد أهم الرهانات التي تعتمد عليها الدول سواء المتقدمة أو النامية للنهوض بمختلف القطاعات وتحقيق مختلف الانجازات التي من شأنها الرفع من معدل النمو بهذه الدول.

1.1.3 تعريف مناخ الاستثمار:

يقصد بالمناخ الاستثماري: "الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثمة حركة واتجاهات الاستثمارات، وتشمل هذه الظروف والأوضاع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية وكذا التنظيمات الإدارية؛" كما ينصرف تعبير مناخ الاستثمار إلى "مجموع الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رأس المال، فالوضع العام للدولة ومدى استقرارها السياسي والأمني وتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فعالية وكفاءة ونظامها القانوني والقدرة على تطبيقه، ومدى مرونته ووضوحه واتساقه مع السياسة الاقتصادية للدولة، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته، وما تمتاز به الدولة من منشآت قاعدية، وعناصر إنتاج، وما تتميز به الدولة من خصائص جغرافية وديمغرافية، ووجود قوانين واضحة، كل ذلك يشكل مكونات ما يتم تسميته بمناخ الاستثمار"؛ (الشريف و هوام، 2014، الصفحات 343-344). كما أن مناخ الاستثمار يتضمن: "كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية، بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية، وهي السياسة المالية والنقدية والتجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد. وهذه المكونات والمقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكون وتبيء بيئة مشجعة ومواتية". (بلخياط، 2013، صفحة 177)

وعليه يمكن القول أن مناخ الاستثمار يقصد به كل الظروف الملائمة التي تتوفر عليها دولة ما التي تسمح بإنشاء المشروعات الاستثمارية وتؤثر عليها بالإيجاب أو السلب، وتمثل أغلب هذه الظروف في الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والقانونية والتي تصبح من خلالها بيئة خصبة لهذه المشاريع ونجاحها.

2.1.3 أهمية مناخ الاستثمار: يعد مناخ الاستثمار حاجة ملحة للاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء إذ أن حاجة الاقتصاديات النامية لرأس المال والخبرة الفنية تقابلها حاجة الاقتصاديات المتقدمة إلى أسواق تستثمر فيها رؤوس الأموال الفائضة لديها إلا أن تدفق الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يتحقق دون إيجاد مناخ استثماري ملائم، بحيث يمارس فيه هذا النشاط بعيدا عن الخشية والتردد وتقتضي عملية توفير هذا المناخ بداية تحديد المعوقات التي يمكن أن تؤدي إلى تحجيم الاستثمار وانكماشه بهدف إزالتها أو التخفيف من حدتها، ثم البحث عن الضمانات القانونية والاقتصادية اللازمة لتشغيل الاستثمار، ذلك أن وجود مناخ استثمار جيد من شأنه تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي بشركاته ومؤسساته التي تقوم بالاستثمار وتخلق بالتالي فرص عمل جيدة وتحسن مستوى إنتاجية مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو وتحقيق تنمية شاملة. (صبيحي، 2016، صفحة 180)

2.3 الشروط الأساسية لتحسين مناخ الاستثمار:

لابد من توفر شروط ملائمة لجذب الاستثمارات واستقطابها لأي دولة، ومن بين هذه المقومات الواجب توفرها نذكر ما يلي:

1.2.3 الاستقرار السياسي والأمني: يعتبر الاستقرار السياسي والأمني شرطا ضروريا لأي استثمار محلي أو أجنبي، فكل ما يبذل من جهود في سبيل توفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات قد تذهب أدراج الرياح إذا سادت روح التشاؤم في أوساط المستثمرين، وقد يتأثر هذا الاستقرار بمجموعة من العوامل كالتمط السياسي المتبع، موقف الأحزاب السياسية من الاستثمار ... (زغبة، 2012، صفحة 206) وعليه فإن التغيرات السياسية العميقة والمتسارعة تؤثر وبشدة على أداء الاقتصاد ولاسيما مناخ الاستثمار وتدفعاته سواء تعلق الأمر باستثمار محلي أو أجنبي، حيث أن تحقق الاستقرار السياسي في أي بلد يعتبر بمثابة حافز لجذب الاستثمارات الأجنبية على غرار المحلية (الوطنية).

2.2.3 الاستقرار الاقتصادي: يعد وجود بيئة اقتصادية كلية مرحة للاستثمار، وتتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الأساسية المشجعة للاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، لأنها تعطي انطبعا جيدا لكل من المستثمر الأجنبي والمحلي. (الشريف و هوام، 2014، صفحة 345)

3.2.3 الاستقرار القانوني والتشريعي: يعتبر الوضع التشريعي من العوامل التي يولمها المستثمر الأجنبي اهتماما كبيرا قبل اتخاذ قرار الاستثمار، كونه العامل الذي يحكم وينظم العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة التي يستثمر فيها، والاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحا في النظم القانونية بل يعني فوق ذلك تطبيقا سليما، الأمر الذي يشير إلى فاعلية القانون ومدى توافر نظام قضائي فعال وعادل وسلطة تنفيذية محايدة. (زغبة، 2012، صفحة 207)

4.2.3 الاستقرار الاجتماعي والثقافي: ويشتمل على مجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:

- السياسات التعليمية والتدريبية ومدى ملائمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل؛
- مدى توافر العمالة المدربة وكفاءتها، ودرجة الوعي الصحي والبيئي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة؛

- دور نقابات العمال في اتخاذ القرارات الخاصة بالعمال وأجورهم ونظام العمل داخل المشروعات؛
- معدل النمو السكاني وأذواق المستهلكين ومدى تقبل استجابتهم للسلع الجديدة والمطورة؛
- مدى مساعدة الشعب لحكومتهم في تطبيق برامج التنمية الاقتصادية؛
- مدى ترحيب الرأي العام باستضافة الاستثمارات الأجنبية.

5.2.3 الاستقرار المؤسسي والإداري: يلعب الاستقرار المؤسسي والإداري دورا بالغ الأهمية في تحسين مناخ الاستثمار، حيث يتكون من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار ونظم المعلومات الاستثمارية في الدولة، وكلما كان النظام الإداري يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات بيروقراطية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار. (قليل، 2013، الصفحات 365-366)

4. تحليل مؤشرات بيئة الأعمال المفسرة لمتطلبات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر:

من أجل تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر بصورة واضحة يجب تحليل معظم المؤشرات التي تصدرها الهيئات الدولية المتخصصة لمعرفة مميزات بيئة الأعمال الجزائرية وما تحتويه من ظروف مواتية لممارسة النشاط الاستثماري، ومعرفة مختلف العوائق التي تعاني منها هذه البيئة من أجل مواصلة موجة الإصلاحات التي من شأنها تهيئة الأرضية المناسبة لاستقطاب الاستثمارات بمختلف أنواعها.

1.4 مؤشرات بيئة الأعمال المحللة لمناخ الاستثمار في الجزائر:

تتمثل مؤشرات بيئة الأعمال المفسرة والمحللة لمناخ الاستثمار في:

1.1.4 مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية عن معهد "هيرتاج" وصحيفة "وال ستريت جورنال" منذ عام 1995، ويهتم هذا المؤشر بقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، (زغيش، 2018، صفحة 75) ويتكون هذا المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية متمثلة في: حقوق الملكية، الفعالية القضائية، نزاهة الحكومة، العبء الضريبي، الإنفاق الحكومي، الحرية المالية، حرية العمل، العمالة الحرة، التحرر النقدي، الحرية التجارية... تمنح لهذه المكونات أوزانا متساوية، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية. (حليمي و حليمي، 2019، صفحة 250)

الجدول رقم (1): تصنيفات مستويات مؤشر الحرية الاقتصادية

التصنيف	قيمة المؤشر
حرية كاملة	100-80
حرية شبه كاملة	79.9-70
حرية معتدلة	69.9-60
حرية ضعيفة	59.9-50
حرية معدومة	49.9-0

المصدر: (حليمي و حليمي، 2019، صفحة 250)

ويبين الجدول الموالي ترتيب وتصنيف الجزائر وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية للفترة الممتدة من 2010 إلى 2022.

الجدول رقم (2): مؤشر الحرية الاقتصادية (مؤشر هيريتاج) للجزائر للفترة (2010-2022)

السنة	الدرجة	الترتيب دوليا	الترتيب إقليميا	درجة الحرية
2010	56.9	105	13	ضعيفة
2011	52.4	132	14	
2012	51.0	140	15	
2013	49.6	145	14	منعدمة
2014	50.8	146	14	ضعيفة
2015	48.9	157	14	منعدمة
2016	50.1	154	13	ضعيفة
2017	46.5	172	14	منعدمة
2018	44.7	172	14	
2019	46.2	171	14	
2020	46.9	169	14	
2021	49.7	162	13	
2022	45.8	167	13	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (Index Of Economic Freedom, 2020-2022)

يتضح من الجدول أعلاه أن الجزائر طيلة سنوات الدراسة (2010-2022) احتلت المراتب الأخيرة وفقا للدليل المعتمد في تصنيف وترتيب الدول وفق لمؤشر درجة الحرية الاقتصادية، وما يوضحه الجدول أن الجزائر سجلت درجات تتراوح بين درجة ضعيفة ومنعدمة وفقا لتصنيف مستويات مؤشر الحرية الاقتصادية، كما يوضح أن أحسن ترتيب سجل في عام 2010 بمرتبة 105 وفقا للدول المصنفة في الترتيب آنذاك، وقد سجلت الجزائر درجة ضعيفة من عام 2010 إلى 2012 (من 50 إلى 59.9)، لتختلف درجة الحرية الاقتصادية بين الانعدام والضعف من عام 2013 إلى غاية عام 2016، لترسو (لثبتت) ابتداء من عام 2017 إلى غاية 2022 عند درجة حرية منعدمة من خلال تسجيل درجة تتراوح بين [44.7-49.7]، وبدل هذا الترتيب إلى انعدام درجة الحرية الاقتصادية التي تؤثر بالسلب على مناخ الأعمال وممارستها بالحرية التامة سواء للمستثمر المحلي أو الأجنبي، ويرجع هذا الانعدام إلى تراجع المؤشرات الفرعية التابعة للمؤشر وفقا لما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (3): المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر لسنة (2021-2022)

المؤشر الفرعي	حقوق الملكية	الفعالية القضائية	نزاهة الحكومة	العبء الضريبي	الإنفاق الحكومي	الصحة المالية	حرية العمل	حرية العمالة الحرة	التحرر النقدي	حرية التجارة	حرية الاستثمار	الحرية المالية
الدليل لسنة 2021	34.0	41.6	32.7	67.2	55.4	49.1	63.5	51.3	84.3	57.4	30.0	30.0
درجة الحرية	منعدمة	منعدمة	منعدمة	معتدلة	ضعيفة	منعدمة	معتدلة	ضعيفة	كاملة	ضعيفة	منعدمة	منعدمة
الدليل لسنة 2022	27.9	30.1	29.7	67.2	57.1	38.6	50.0	51.5	80.1	57.4	30.0	30.0
درجة الحرية	منعدمة	منعدمة	منعدمة	معتدلة	ضعيفة	منعدمة	ضعيفة	ضعيفة	كاملة	ضعيفة	منعدمة	منعدمة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (The Heritage foundation, 2021-2022)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تصنيف أغلب المؤشرات يتراوح بين الانعدام والضعف، خصوصا تلك المؤشرات التي لها دور فعال في تحسين ممارسة الأعمال في الجزائر وتوفير معظم المتطلبات التي يتطلع إليها

المستثمرون، وقد نجد مؤشرات مثل حقوق الملكية، الفعالية القضائية، نزاهة الحكومة، الصحة المالية، حرية الاستثمار والحرية المالية قد احتلت درجات دون 50، وخصوصا لما لها تأثير على تصنيف درجة مؤشر الحرية الاقتصادية وتحسينه، ومن خلال هذا التصنيف يتضح لنا أن درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر بالرغم من الإصلاحات تقف أمام العديد من التحديات والعراقيل التي تجعل من مناخ الاستثمار غير مناسب وطارد للعديد من المستثمرين خاصة المستثمر الأجنبي وبالخصوص قاعدة الاستثمار 49/51 المعتمدة آنذاك والتي تؤثر على حرية الاستثمار وترجح الكفة دوما للطرف المحلي إضافة إلى كثرة المعوقات الإدارية والبيروقراطية وضعف الحرية المالية.

2.1.4 مؤشر التنافسية العالمي: يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي سنويا منذ عام 1979، ويعتبر أداة مهمة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار، وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية، وهذا بالتعاون مع مركز التنمية الدولية التابع لجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية وبلغ عدد الدول التي يغطيها هذا المؤشر 141 دولة في آخر تقرير له لعام 2019، حيث في عام 2000 تم تطوير مؤشري تنافسية النمو (GCI Growth) وتنافسية الأعمال (BCI Compétitivités Index Business). وفي عام 2004 تم تطوير مؤشر التنافسية العالمية وأصبح يشتمل على مختلف العوامل الاقتصادية المؤسسية والسياسات ذات العلاقة بالتنافسية على المستوى الكلي والجزئي، وفي تقرير التنافسية العالمي لعام 2018 تم إجراء تغييرات جوهرية على منهجية الحساب وعليه أصبح المؤشر المركب يشتمل على أربعة مجموعات (بيئة اقتصادية تمكينية ورأس المال البشري، الأسواق وبيئة الابتكار) من المؤشرات الفرعية بدلا من ثلاثة مجموعات (المتطلبات الأساسية، معززات الكفاءة وعوامل الابتكار والتطور)، وتم تعديل محتوى أو استبدال بعض محاور المؤشرات المستخدمة بتخفيضها من 114 إلى 98 مؤشرا مع استخدام عدد أكبر من مؤشرات البيانات الإحصائية (54 مؤشرا). وفي تقرير التنافسية العالمية لعام 2019 أحدثت تغيرات طفيفة وشملت هذه التغيرات في محور المؤسسات وقد تضمنت استبدال مؤشرات وإضافة 6 مؤشرات جديدة تعكس استدامة التنمية واستقرار سياسات ورؤية الحكومة والتكيف مع رقمية الأعمال، وإلغاء أحد مؤشرات أسواق المنتجات واستبدال مؤشر من أسواق العمل وكان من شأن هذه التغيرات زيادة عدد المؤشرات من 98 إلى 103، كما استخدم في التقرير درجات من 0 إلى 100 للمؤشرات بدلا من 1 إلى 7، وذلك لإعطاء معنى مباشر لدرجات كل مؤشر، وبالارتكاز إلى المعايير السابقة يتم تحديد ترتيب الدول في تقرير التنافسية العالمية، حيث أن الدول التي تحقق معدل يقترب من 100 تكون في وضع تنافسية أفضل. (بكتاش و بوعزارة، 2020، الصفحات 326-327) ويوضح الجدول الموالي ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي لعامي 2018 و 2019 على النحو التالي:

الجدول رقم (4): ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي لعامي 2018-2019

2019		2018		البيان
الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	
141	100	140	100	
89	56.3	92	53.8	مؤشر التنافسية العالمي
بيئة اقتصادية تمكينية				
111	45.5	120	44.4	المؤسسات
82	63.8	88	61.2	البنية التحتية
76	52.7	83	47.2	اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
102	71.2	111	68.5	استقرار الاقتصاد الكلي
رأس المال البشري				
56	82.8	66	81.5	الصحة
85	59.1	88	57.4	المهارات
الأسواق				
125	45.8	128	45.4	أسواق المنتجات
131	47.1	134	44.0	أسواق العمل
111	50.0	122	47.8	النظام المالي (السوق المالي)
38	66.5	38	66.4	حجم السوق
النظام الإيكولوجي للابتكار				
93	56.2	113	51.3	دينامكية الأعمال
86	34.4	106	29.9	القدرة على الابتكار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (The Global Competitiveness Report, 2018-2019)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر احتلت في مؤشر التنافسية العالمي المرتبة 89 عام 2019 بدرجة 56.3 مسجلة تحسنا طفيفا في الترتيب بعدما احتلت المرتبة 92 بالنسبة لترتيب 140 دولة على الصعيد العالمي عام 2018 بدرجة 53.8، ويرجع هذا التحسن إلى التغييرات الطارئة على تصنيف وترتيب المجموعات الرئيسية المكونة لهذا المؤشر، حيث تم تسجيل ارتفاعا في درجات وتصنيفات كل البيئة الاقتصادية التمكينية، رأس المال البشري، الأسواق والنظام الإيكولوجي للابتكار خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018، إلا أن هذا الارتفاع لا يخولها لتعزيز قدراتها التنافسية أمام باقي الدول، حيث تم تسجيل درجات متدنية (أي أقل من 50 درجة) في معظم المؤشرات الفرعية (المؤسسات، اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أسواق المنتجات، أسواق العمل السوق المالي والقدرة على الابتكار)، وهذا يعني ضعف كفاءة البيئة الاقتصادية وضعف سوق المنتجات وسوق العمل، إضافة إلى عدم القدرة على الابتكار والإبداع مقارنة بما يتم تسجيله من قدرات ابتكارية هائلة في العالم الخارجي، وهذا ما يعني أن الجزائر من مازلت تعاني من وضع تنافسي متدني أو مناخ استثماري غير محفز.

3.1.4 مؤشر سهولة أداء الأعمال: يصدر هذا المؤشر من البنك الدولي منذ 2004، ويهدف إلى تقديم الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال في العالم والدول العربية، من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال. (عبدوس، 2016، صفحة 116) كما يهدف أيضا إلى توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها

والارتقاء بها في مختلف أنحاء العالم، وذلك عبر قياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية، من خلال جمع وتحليل البيانات الكمية والنوعية الشاملة للمقارنة بين بيئات اللوائح الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال فيما بين البلدان وعبر الزمن. (شعابنية و حليبي، 2018، صفحة 344) ويتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من المؤشرات الفرعية التالية: (بكاتاش و بوعزارة، 2020، الصفحات 331-333)

- مؤشر بدء النشاط التجاري: يسجل هذا المؤشر التحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال عند البدء في المشروع؛

- مؤشر استخراج تراخيص البناء: يقيس الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لبناء مستودع، ويشمل ذلك الحصول على التراخيص والتصاريح والتوصيلات، وتقديم جميع الإشعارات المطلوبة، وطلب وتلقي جميع عمليات التفتيش؛

- مؤشر الحصول على الكهرباء: يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة من منشأة الأعمال لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى مستودع حديث البناء؛

- مؤشر تسجيل الملكية: يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة بنقل ملكية عقار يتضمن أرض ومستودع معياري مسجل وخال من الخلافات العقارية بعد شرائه؛

- مؤشر الحصول على الائتمان: يقيس هذا المؤشر مجموعتين من القضايا قوة أنظمة التقرير الائتماني وفعالية التدابير التي تسهل الإقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس؛

- مؤشر حماية المستثمرين الأقلية: يقيس هذا المؤشر قوة حماية المساهمين الأقلية ضد قيام أعضاء مجلس إدارات الشركات بإساءة استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية بالإضافة إلى حقوق المساهمين، وضمانات الحكومة ومتطلبات الشفافية للشركات؛

- مؤشر دفع الضرائب: يقيس هذا المؤشر الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها أو سحجها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئا إداريا في دفع الضرائب؛

- التجارة عبر الحدود: يقيس هذا المؤشر السلع المتبادلة تجاريا، وتضم كل من عمليات الاستيراد والتصدير، المدة الزمنية المستغرقة وكذا تكلفة كل منهما؛

- إنفاذ العقود: يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري في محكمة الدرجة الأولى المحلية؛

- تسوية حالات الإعسار: يقوم هذا المؤشر بدراسة الوقت والتكلفة والنتائج المتعلقة بإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس التي تكون المؤسسات المحلية طرفا فيها، بالإضافة إلى قياس صلابة الإطار القانوني الساري على إجراءات التصفية وإعادة التنظيم.

الجدول رقم (5): ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال من عام 2015 إلى عام 2020

2020		2019		2018		2017		2016		2015		السنة
الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	المؤشر
100	189	100	189	100	190	100	189	100	189	100	189	
48.6	157	49.65	157	46.71	166	47.76	156	45.72	163	50.69	154	المؤشر العام
78.0	152	78.07	150	77.54	145	77.54	142	76.08	145	74.07	141	بدء النشاط التجاري
65.3	121	63.28	129	58.89	146	71.02	77	64.05	122	65.72	127	استخراج تراخيص البناء
72.1	102	69.58	106	60.56	120	60.58	118	57.56	130	58.98	147	الحصول على الكهرباء
44.3	165	44.26	165	43.83	163	43.83	162	43.83	163	50.67	157	تسجيل الملكية
10.00	181	10.00	178	10.00	177	10.00	175	10.00	174	10.00	171	الحصول على الائتمان
20.00	179	35.00	168	33.33	170	33.33	173	33.33	174	45.00	132	حماية المستثمرين
53.9	158	53.91	156	54.11	157	53.99	155	45.03	169	41.63	176	دفع الضرائب
38.4	172	38.43	173	24.15	181	24.15	178	55.49	106	64.21	131	التجارة عبر الحدود
54.8	113	54.78	112	55.49	103	55.49	102	24.15	176	52.89	120	تنفيذ العقود
49.2	81	49.24	76	49.24	71	47.67	74	47.67	73	42.74	97	حل مشكل الإعسار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (Doing Business, Report 2015-2020)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن تصنيف الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال من عام 2015 إلى عام 2020 لم يطرأ عليه أي تغيير يدل على فعالية الإصلاحات المبذولة من طرف الدولة في مجال تحسين أداء الأعمال، فقد استقر ترتيبها في نفس المرتبة 157 عامي 2019-2020 بعد أن كان ترتيبها 166 عام 2018 وتأرجحه بين الارتفاع والانخفاض ضمن تغيرات معتبرة من عام 2015 إلى عام 2017، ويرجع هذا الترتيب إلى تصنيفات المؤشرات الخاصة بهذا المؤشر والموضحة في نفس الجدول الذي احتلت مراتب فوق 100 ضمن التصنيف الدولي، والتي تبين كثرة التعقيدات والإجراءات التي تخص بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، إجراءات الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية.. ومدة تنفيذها والتي تحد من سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر، وعليه فإن الجزائر تحتاج إلى إجراء إصلاحات عميقة تختلف باختلاف المؤشر الفرعي وترتيبه.

4.1.4 مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار: يصدر مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وهو مقياس مركب يوضح مدى توفر إمكانيات جذب الاستثمار في دول العالم من خلال رصد 56 متغيراً في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وبناء على قيم تلك المتغيرات في كل دولة يقوم المؤشر بمنح كل دولة درجة معينة من إجمالي 100 درجة ثم يقوم بترتيبها من الأفضل إلى الأسوأ حسب القيم الأعلى للدرجات. (غزالي و إدير، 2021، صفحة 350) ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مجموعات رئيسية تتمثل في: (حشروف و صديقي، 2018، الصفحات 10-11)

- مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة: تمثل الشروط المسبقة اللازم توافرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي لا يمكن في حال عدم توافرها توقع قدوم المستثمرين وتضم بدورها أربع مؤشرات: مؤشر الاستقرار الاقتصادي

الكلبي، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، مؤشر البيئة المؤسسية، مؤشر بيئة أداء الأعمال؛
 - العوامل الكامنة: وتتمثل في المعايير المعتمدة من قبل الشركات متعددة الجنسيات لاختيار الموقع الملائم لتنفيذ
 الاستثمار وتتضمن بدورها خمسة مؤشرات فرعية تتمثل في: مؤشر حجم السوق وسهولة النفاذ إليه، مؤشر الموارد
 الطبيعية والبشرية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الأداء اللوجستي، مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛
 - العوامل الخارجية الايجابية: تمثل مختلف العوامل التي ترصد الاختلافات فيما بين الدول على صعيد عوامل
 التمييز والتقدم التكنولوجي وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي ولا سيما على صعيد كثافة الاتفاقيات
 الثنائية وكذلك الدور المهم الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية بأثر
 المحاكاة وتتمثل في: مؤشر اقتصاديات التكتل، مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

الجدول رقم (5): تصنيف الجزائر ضمن مؤشر ضمان الاستثمار

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
المؤشر العام	الدرجة 33.9 الترتيب 87	الدرجة 34.2 الترتيب 87	الدرجة 35 الترتيب 87	الدرجة 34 الترتيب 86	الدرجة 33 الترتيب 84
مجموعة المتطلبات الأساسية	45.8	45.1	47	46	47
مجموعة العوامل الكامنة	37.7	38.3	42	38	36
مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية	18.6	19.4	18	18	18

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية - مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، تقارير 2015-2019)

يبين الجدول أعلاه أن الجزائر عرفت نوعا من الاستقرار في الترتيب العالمي ضمن مؤشر جاذبية
 الاستثمار من عام 2015 إلى عام 2019، حيث احتلت مراتب متدنية لهذا المؤشر الذي يعكس مدى قدرة الدول على
 جذب الاستثمار الأجنبي، ويرجع هذا الترتيب إلى أن كل المجموعات المكونة لهذا المؤشر سجلت درجات أقل من 50 أي
 دون المتوسط العالمي والتي يعتبر توفرها شرط أساسي لجذب الاستثمار، لكن ما يتضح لنا أن أداء هذه المجموعات
 ضعيف وخصوصا مجموعة العوامل الخارجية التي سجلت درجات دون 20 والتي تتكون من مؤشرات تبين الاختلافات
 أو مجموعة العوامل التي تميز الدولة الجزائرية عن باقي الدول والتي تعتبر بمثابة العنصر الجاذب للمستثمر الأجنبي.
 5.1.4 مؤشر الشفافية (مدركات الفساد): أطلق مؤشر مدركات الفساد عام 1995 كمؤشر مركب يستخدم لقياس
 مدركات الفساد في القطاع العام في مختلف البلدان حول العالم. (www.transparency.org/CPI-2021-Methodology.zip)
 ويرصد هذا المؤشر مدى التحسن في الممارسات الإدارية الحكومية والشركات العالمية، ويهتم
 بتحديد مدى تفشي الفساد في الدولة وأثر ذلك على المناخ الاستثماري، كما يهتم أيضا بنظرة الشركات العالمية الأجنبية
 للاستثمار في الدول المضيفة ومدى توفر التشريعات القانونية والإجرائية للحد من الفساد داخل تلك الدول، إضافة
 إلى مدى قرار مبدأ المحاسبة والمساءلة الضمان تحقيق الشفافية والحد من الفساد الإداري والمالي. (زعيش، 2018،
 صفحة 76) وتتراوح درجة هذا المؤشر من 0 إلى 100، حيث كلما اقتربت درجة المؤشر من 100 كلما كانت الدولة أقل
 فسادا وكما اقتربت درجة المؤشر من الصفر كلما كانت الدولة أكثر فسادا.

الجدول رقم (6): موقع الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد للفترة الممتدة من 2015 إلى 2021

السنوات	الرصيد	الترتيب (دوليا)
2015	100/36	168/88
2016	100/34	176/108
2017	100/33	180/112
2018	100/35	180/105
2019	100/35	180/106
2020	100/36	180/104
2021	100/33	180/117

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: (www.transparency.org/en/cpi/2021/index/dz)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر سجلت درجات متدنية أقل من 50 (أي أنها سجلت طيلة سنوات الدراسة أعلى درجة بقيمة 36 وأدناها بقيمة 33)، وعليه يمكن القول بناء على ما تم ملاحظته أنها عانت ومازلت تعاني من مشكل الفساد والتخبط في ثنياه حالها حال دول العالم الثالث، وقد يؤثر الفساد بصفة عامة على مسار نمو هذه الدول وعرقلتها، فالمستثمر سواء المحلي أو الأجنبي يبحث على الطريقة المثلى لتنفيذه مشاريعه دون عراقيل أو إجراءات تستغرق وقتا أطول في المعالجة. 6.1.4 مؤشر تقويم المخاطر القطرية: تقوم مؤشرات تقويم المخاطر القطرية على أساس بعض المحددات التي تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية، كالمخاطر الاقتصادية والمالية، الحرية الاقتصادية، مؤشرات المديونية، توافر التمويل.. الخ، وعلى العموم يوجد العديد من المؤشرات الدولية المختارة المتعلقة بالمخاطر القطرية الصادرة عن جهات دولية متخصصة ومتعارف عليها من أهمها: (جباري، 2014، صفحة 77)

- مؤشر فيتش لمخاطر الدول (Fitch CRI): يقيس مؤشر مخاطر الدولة (CRI) الصادر عن وكالة فيتش القوة النسبية لأساسيات 200 دولة حول العالم ومدى تأثرها بالصدمات عبر ثلاثة أبعاد للمخاطر: اقتصادية وسياسية وتشغيلية، ويصنف المؤشر مخاطر الدولة بدرجة مركبة من صفر (أعلى درجة مخاطر - Low score Higher risk) إلى 100 (الأقل مخاطر - Higher score = lower risk)، بناء على مؤشرات المخاطر الفرعية الخمسة لدينا وهي: المخاطر السياسية طويلة المدى وقصيرة المدى والمخاطر الاقتصادية طويلة الأجل والمخاطر الاقتصادية قصيرة المدى والمخاطر التشغيلية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتتمان الصادات، 2022، صفحة 01)

- المؤشر المركب للمخاطر القطرية PRS: يصدر المؤشر المركب للمخاطر القطرية شهريا عن مجموعة PRS من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) International Country Risk Group منذ عام 1980، وذلك لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ويغطي المؤشر 140 دولة من بينها 18 دولة عربية. ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50% من المؤشر المركب)، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25% من المؤشر المركب)، مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25% من المؤشر المركب) وتنخفض درجة المخاطر كلما

ارتفع المؤشر، وتراوح درجات المؤشر من صفر إلى مئة درجة لتعبر عن درجات المخاطرة الخاصة بهذا المؤشر. (جباري، 2014، صفحة 77)

- مؤشر إيلير هيرميس لمخاطر الدول (Euler Hermes Risk Index): يوفر تصنيف مخاطر الدول المقدم من قبل شركة إيلير هيرميس قياساً لمخاطر عدم قدرة الشركات على السداد في بلد معين، ويرجع هذا الخطر إلى ظروف أو أحداث خارجة عن سيطرة تلك الشركات. ويتكون التقييم العام من عنصرين: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 30)

* درجة الدولة: يقيس التصنيف متوسط الأجل أي الاختلالات الاقتصادية وجودة مناخ الأعمال واحتمالية المخاطر السياسية، وينقسم إلى 6 مستويات تتراوح من AA أقل درجة خطورة إلى D (أعلى درجة خطورة) ويتكون من ثلاث مكونات والمتمثلة في الأداء الاقتصادي الكلي (ME)، هيكل بيئة الأعمال (SBE) وتصنيف المخاطر السياسية (P).

* مستوى مخاطر الدولة: تصنيف قصير الأجل يحدد التهديدات الأكثر إلحاحاً على مقياس من أربعة مستويات يبدأ من 1 ويعني أقل درجة خطورة إلى 4 ويعني أعلى درجة خطورة بالتركيز على اتجاهات الناتج ومؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة ما بين 6 و12 شهراً المقبلة وخصوصاً التي يمكن أن تؤدي إلى أزمة مالية تعطل التدفقات المالية.

- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية (COFACE): ويصدر هذا المؤشر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية منذ عام 1996 ويقيس مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية، ويستند هذا المؤشر على مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحباً رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات القصيرة المدى، وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما الدرجة الاستثمارية A والتي بدورها تنفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4 ومجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف D.C.B.

- مؤشر وكالة دان براد ستريت: يقيس مؤشر وكالة دان أند براد ستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي ويضم المؤشر تقييماً لـ 132 دولة منها 17 دولة عربية وتقسم درجة المخاطر إلى ست فئات هي (منخفضة - طفيفة - معتدلة - مرتفعة - مرتفعة جداً - أعلى درجات المخاطر). (جباري، 2014، صفحة 78)

الجدول رقم (7): موقع الجزائر ضمن مؤشر تقييم المخاطر القطرية

مؤشر فيتش لمخاطر الدول		مؤشر كوفاس		مؤشر إيلير هيرميس		مؤشر PRS		مؤشر أند براد ستريت	
2021	2020	2021	2020	2021	2020	ديسمبر 2021	جانفي 2021	2021	2020
46.7	46.3	C	D	C3	C4	62.3	56.8	6	6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر صنفت بتصنيفات مختلفة فيما يخص موضعها ضمن مؤشرات تقويم المخاطر القطرية خلال العامين 2020-2021 حيث أنه:

- تحسن الوضع العام لترتيب الجزائر في مؤشر فيتش و PRS لقياس المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والتشغيلية في الأجل القصيرة والمتوسطة والطويلة، حيث صنفت ضمن مستوى مخاطر عالية ومعتدلة لهذين المؤشرين على الترتيب؛

- بالنسبة لمؤشر إيلير هيرميس الذي يخص نوعين من التصنيفات متوسطة وقصيرة الأجل، حيث فيما يتعلق بالتصنيف متوسط الأجل فقد حافظت الجزائر على نفس التصنيف (الدرجة C) خلال عامي 2020-2021، أما يتعلق بالتصنيف قصير الأجل الذي يتعلق بمخاطر عدم السداد فقد أحرزت الجزائر تقدما خلال عام 2021 وصنفت في المستوى الثالث؛

- فيما يخص وضع الجزائر في مؤشر كوفاس لمخاطر الدول نلاحظ تحسنا في التصنيف حيث انتقل مستوى التصنيف من الدرجة D عام 2020 التي تعكس درجة عالية من المخاطر، إلى الدرجة C عام 2021 أقل منها خطورة، هذا لا يعني أن الجزائر قد خرجت من دائرة الخطر بهذا التغير في التصنيف، فهي لازالت تتخبط في آفاق اقتصادية ومالية غير مؤكدة واحتمالية تعثر الشركات في الدولة مرتفع جدا؛

- صنفت الجزائر بالنسبة لمؤشر أند براد ستريت في المستوى 6 أي أن مستوى المخاطر مرتفعة جدا فيما يخص عمليات التبادل التجاري التي تقوم بها إلى جانب خضوع عوائدها إلى درجة كبيرة من التقلب.

2.4 الحلول المقترحة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر:

تواجه الدولة الجزائرية تحديات عديدة لإقناع المستثمرين الأجانب باستثمار أموالهم في السوق المحلية وتوفير الظروف المناسبة للمستثمر المحلي في ظل مناخ أعمال يتسم بالتعقيد والصعوبة لممارسة أي نشاط، وهذا ما أظهره تحليل المؤشرات الدولية المتبناة لتقييم مناخ الأعمال، والتي تبرز أهم مميزات بيئة الأعمال الجزائرية، ولذا توجب على الدولة تبني المزيد من الإصلاحات والحلول لتجعل هذه بيئة مواتية وجاذبة لأي مستثمر، وذلك من خلال:

1.2.4 ضرورة مراجعة قانون الاستثمار خاصة ما تعلق بقاعدة (51/49) (قانون الاستثمار الجديد 2022): بعد انتظار دام لسنوات صدر قانون الاستثمار الجديد في الجزائر عام 2022 الذي طال انتظاره بعد المصادقة عليه بعد فترة من الجمود، حيث تضمن القانون الجديد عدة إيجابيات يجب تسمينها والسهر على تطبيقها، مثل حرية الاستثمار الأجنبي دون الحاجة إلى شريك جزائري ضمن قاعدة 49/51، حيث حدد قانون الاستثمار الجديد بعض النقاط الأساسية في شروط الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وتم خلق شبك مركزي مخصص فقط لمتابعة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، كما تضمن قانون الاستثمار الجديد إمكانية نقل أنشطة بشكل جزئي أو كلي من الخارج للجزائر كما ضمن حرية الاستثمار الأجنبي دون الحاجة إلى شريك جزائري ضمن قاعدة 49/51. وقد خسرت الجزائر قبل هذا القانون مليارات الدولارات بسبب القيود على الاستثمار الأجنبي المقنن حيث كانت تفرض الجزائر ضرورة العمل مع شريك جزائري بنسبة 51%. كما كانت هناك مشكلة تحويل أرباح الشركات للخارج وهو حق مشروع ومعمول به في غالبية

الدول الكبرى. حيث يأتي القانون الجديد ليغير عبارة المستثمر الأجنبي إلى المستثمر الغير مقيم ويتساوى في تعريف هذا المستثمر مع المستثمر الجزائري ولتكن المنافسة على المشاريع والعمل والإدارة المتميزة. كما ستوفر الوكالة الجزائرية لترقية لاستثمار شباك مركزي مخصص فقط لمرافقة وتسهيل الاستثمارات الأجنبية وهو أمر إيجابي في هذا القانون إلا أنه كان من المفروض أن يكون لامركزي ومتواجد في جميع الولايات جنبا إلى جنب مع الشبابيك اللامركزية المخصصة للاستثمارات الجزائرية. (<https://ar.calpiref.com>)

2.2.4 إصلاح القطاع المصرفي والمالي: يواجه القطاع المصرفي في الجزائر العديد من المشاكل التي تعيق المستثمر ويعود ذلك صعوبة الحصول على التمويل. طول مدة تحويل الأموال من وإلى الجزائر، غياب سوق مالية رغم وجود بورصة الجزائر لكن حركيتها محدودة، عدم قدرة البنوك على تمويل المشاريع بالعملة الصعبة، نظرا لندرتها وقلة الإيداعات والتوظيفات البنكية، (فنتازي، 2019-2020، صفحة 45) إضافة إلى ملكية القطاع العام لأغلب البنوك الناشطة في الجزائر، مما يعني التحيز في منح التمويل للمشاريع ذات الطابع العمومي، وعليه يجب اتخاذ إجراءات من شأنها إصلاح القطاع المالي والمصرفي بما يساهم في دعم الاستثمار المحلي للقطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية في نفس الوقت، ومنح الأولوية في التمويل للاستثمارات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

3.2.4 تطبيق نظام الحوافز الجبائية والمالية والتمويلية: يستهدف من خلال وضع حوافز جبائية ومالية إلى توفير مناخ استثماري ملائم ومشجع، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في الداخل والعمل على جلب استثمارات أجنبية مباشرة، ويمكن من خلال الحوافز المالية دعم بعض المشروعات الاستثمارية لمساعدتها في زيادة إنتاجها وتعزيز صادراتها ولأهداف أخرى تسعى الدولة لتحقيقها، كما يمكن لتفعيل نظام الحوافز التمويلية أن يلعب دور مهم في منح فرصة للمستثمر في الحصول على الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري وفي الائتمان الحكومي المدعم وكذا مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر، وقد تساهم هذه الحوافز في تقليل حجم الضغوطات التي قد يعاني منها أي مستثمر خصوصا في بداية المشروع وعدم تحقيقه النتائج المرغوب فيها. (حليبي، 2019-2020، الصفحات 20-21)

4.2.4 إرساء مبادئ الحكم الرشيد: صنفت الجزائر ضمن الدول التي تعاني من الفساد من خلال تحليل موقعها ضمن مؤشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، ويؤثر الفساد والإجراءات البيروقراطية على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب والجاذب، وعليه أصبح من الضروري توفير البيئة الإدارية الملائمة من خلال القضاء على البيروقراطية والتعقيد المرافق لمختلف الإجراءات الحكومية، وشتى صور الفساد وفرض سيادة القانون، وتسريع منح التراخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية وإصدار التأشيرات والتصاريح، مع تشكيل محاكم متخصصة للفصل في قضايا الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية. (حليبي، 2019-2020، صفحة 23)

5.2.4 تطوير البنية التحتية: تمثل البنية التحتية أحد العناصر الرئيسية لجعل المناخ الاستثماري جذاب ومهيء لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، فتطويرها شرط ضروري لكي تستقطب دولة ما الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويمثل عدم كفايتها أحد أهم العقبات أمام جذب الاستثمارات، فالبنية التحتية الجزائرية مقارنة بالدول الأفريقية والعربية، غير فعالة، وتحتاج إلى المزيد من الجهود. (<https://alkhaleejonline.net>)

6.2.4 تأهيل الموارد البشرية: إذ يتعين على الجزائر أمام كل المعطيات التي يفرضها اقتصاد المعرفة أن تعمل على تأهيل العنصر البشري وتطوير قدراته من خلال تكوينه بالشكل الذي يسمح بتعزيز أداء الاقتصاد واستخدام تكنولوجيات المعلومات والتحكم في التقنيات الحديثة. وذلك من خلال إعداد البرامج المتعلقة بتكوين وتدريب الموارد البشرية، فضلا عن تقديم حوافز اجتماعية للأمينين الراغبين في التعلم، وتشجيع الترجمة وتطوير سياسات التعليم وربط الجامعة بالتخصصات التي تتلاءم مع متطلبات سوق العمل. (جباري، 2014، صفحة 83)

7.2.4 حل مشكل العقار الصناعي: يشكل العقار الصناعي أحد معوقات عملية الاستثمار في الجزائر، حيث يمكن تلخيص هذه المشكلة في التكلفة المرتفعة للأراضي الصناعية وطبيعتها القانونية، حيث أنها في بعض الأحيان تعود ملكيتها للخوادم وهذا ما يجعلها تنفلت من سيطرة الدولة والتي يتولد عنها تباين في الأسعار. (Benztough & Boulahouat, 2021, p. 1162) إضافة إلى أن تسيير العقارات الصناعية تعد من أصعب المسائل وأكثرها تعقيدا وهو يشمل تهيئتها وإدارتها والتصرف فيها، وهذا نظرا للحساسية التي يفرزها لأنه موضوع متعدد الأبعاد، فهو يشكل حلقة مشتركة بين المستثمر والخزينة العمومية والسياسة الاقتصادية التي تطمح للنمو عن طريق تحفيز الاستثمار، ولم يسلم تسيير العقار الصناعي من التذبذب، فتارة يمنح مؤسسة وتارة لأخرى. (لدرع، 2021، صفحة 19) لهذا يجب على الهيئات المتخصصة والمكلفة بتسيير العقار الصناعي بحل مختلف المشاكل التي تواجه المستثمر والتي تشكل عقبة الانطلاقة.

8.2.4 تحسين الفرص الترويجية إلى الاستثمار: في الجزائر تقع المسؤولية الأولى الخاصة بسياسة الترويج للفرص الاستثمارية على عاتق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بينما أنها في الأصل مسؤولية تمتد لتشمل كافة الأطراف الأخرى، فيفترض تضافر كل الجهود لإنجاح هذه العملية، ويتطلب الأمر استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب والتقنيات المعروفة لتحقيق الاستقطاب الأفضل للاستثمارات الأجنبية، وتمر عملية الترويج للاستثمار بمراحل أساسية تتمثل في رصد آراء المستثمرين الأجانب سواء كانت ايجابية أو سلبية، بناء الانطباع العام، العمل على استهداف المستثمر المحتمل والحالي وتوليد الاستثمار، وتكون فاعلية تقنية تولد الاستثمار مرهونة بمدى ملائمة مناخ الاستثمار لاحتياجات ومتطلبات أنواع معينة من القطاعات الصناعية والشركات. (جباري، 2014، صفحة 85)

سعت الجزائر كغيرها من الدول في تطبيق العديد من الإصلاحات التي من شأنها تحسين وتهيئة المناخ الاستثماري لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية من أجل دعم المحلية منها لمساندة القطاع العام وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لكن هذه الإصلاحات مازالت لم تصل للمستوى المطلوب التي يجعل هذا المناخ مناسب ومبني بما يحتاجه المستثمر الأجنبي وخصوصا بعض المشاكل التي حدثت لبعض المستثمرين الأجانب في الجزائر والتي تسببت في إفلاس بعض الشركات الأجنبية وخروج البعض منها للبحث على دول أخرى تعتبر كوجهة آمنة خالية من معظم المشاكل التي يمكن أن تواجهه، إضافة إلى ضرورة توفرها على مؤشرات جيدة تعكس الصورة الحقيقية لبيئة الأعمال المواتية لممارسة أي نشاط استثماري، فالمستثمر الأجنبي عادة يبحث على الدولة التي توفر له كل المتطلبات الضرورية والأرضية المناسبة لممارسة أي نشاط يسعى إليه في بيئة تتميز بالدعم القانوني والاقتصادي والسوق الكفؤة... ليحقق ما يطمح له من هذا الاستثمار خارج حدود بلاده.

النتائج المتوصل إليها: من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وانخفاض مؤشر الحرية الاقتصادية يعتبر عاملا مطردا للمستثمر الأجنبي ومثبطا لدخول غمار الاستثمار في الجزائر؛

- كثرة الإجراءات وانتشار الفساد الإداري وتغلل البيروقراطية يؤثر بالسلب على مناخ الاستثمار؛

- صعوبة الحصول على الائتمان وعدم وجود امتيازات ضريبية لهذا المستثمر قد يمنحه الفرصة للمغادرة للبحث على دولة توفر ما يحتاجه من دعم مالي وامتيازات قد تؤثر عليه بالإيجاب؛

- معظم المؤشرات المحللة بمناخ الاستثمار في الجزائر قد سجلت درجات متفاوت بين الضعف والمتوسط، ما يوضح أنه من الرغم من الجهود المبذولة للوضع الاقتصادي السائد إلا أنها ما زالت تعاني من بعض النقائص التي تحول أن تجعلها دولة متمكنة في جذب واستقطاب أي استثمار مهما كان نوعه تتوفر على كل الشروط الأساسية والمتطلبات الضرورية التي يريدها أي مستثمر.

التوصيات: من خلال النتائج المتوصل إليها، يمكن طرح التوصيات التالية:

- من الضروري إعادة النظر في كل القواعد التنظيمية والقانونية المتعلقة بجذب الاستثمارات الأجنبية للجزائر؛

- توفير مختلف الدعم المالي والقانوني للمستثمر حتى يتمكن من مواصلة مسار المشاريع والأهداف التي يأمل تحقيقها؛

- التركيز على مختلف النقائص التي يعاني منها مناخ الاستثمار والعمل على مواصلة مسار الإصلاحات التي تبنتها الدولة الجزائرية في إطار جعل بيئة الأعمال مواتية تتمتع بالظروف المواتية لأي استثمار؛

- تقليل الإجراءات الإدارية التي تعرقل المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي عند تجسيد أي مشروع؛

- العمل على القضاء على كل أشكال الفساد والبيروقراطية التي أصبحت تمثل عبأ يجب التخلص منه من خلال تطبيق وسائل رديعة تساهم مستقبلا في تحسين مؤشر الشفافية وجعله يتخطى درجات أعلى مستقبلا.

6. قائمة المراجع:

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (يناير- مارس، 2022). التقييمات السيادية ومؤشرات المخاطر السياسية والتجارية في الدول العربية. نشرة ضمان الاستثمار الفصلية (01).
2. أمينة فنطازي. (2019-2020). ترقية الاستثمارات في الجزائر باستخدام صيغ المشاركة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، 45. البليدة 2، العلوم الاقتصادية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
3. إيمان بن ميمون، و عبد العزيز عبدوس. (2019). دور الإجراءات الحكومية لبيئة الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة بعض دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب). مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة) ، 22 (01)، 291-292.
4. جمال بلخياط. (2013). تجارب بعض الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول العربية. مجلة الحقيقة ، 12 (03)، 177.
5. حكيمة حليبي، و ليلي حليبي. (2019). دراسة تحليلية إحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية ودوره في تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر سنة 2018 باستخدام طريقة ACP. مجلة الباحث الاقتصادي ، 07 (02)، 250.
6. ليلي حليبي. (2019-2020). واقع وآفاق مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة تحليلية تقويمية للقطاعات المنتجة للفترة 1990-2017. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، 20-21. البليدة 2، العلوم الاقتصادية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
7. ربحان الشريف، و لمياء هوام. (2014). تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية ، 01 (01)، 343-344.
8. سعاد شعابنية، و حكيمة حليبي. (2018). بيئة أداء الأعمال في الجزائر وأثرها في الاستثمار في القطاع السياحي، . مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية (09)، 344.
9. شهيناز صبيحي. (2016). مناخ الاستثمار في الجزائر-دراسة تقييمية. الحوار الفكري ، 11 (12)، 180.
10. شوقي جباري. (2014). متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. المجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية (العدد التاسع)، 77.
11. طلال زغبة. (2012). واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (07)، 206.
12. عبد العزيز عبدوس. (2016). تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنوع الاقتصادي. مجلة الباحث الاقتصادي (06)، 116.
13. عمر غزالي، و رانية إدير. (2021). دور بيئة الأعمال في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانعكاسها على أداء الاستثمار السياحي. مجلة الإبداع ، 11 (01)، 350.
14. فاطمة الزهراء حشروف، و وحيدة صديقي. (2018). واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين المؤهلات والمعوقات. مجلة الاقتصاد الصناعي (14)، 10-11.

15. فتحية بكطاش، وأحلام بوعزارة. (2020). تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر. مجلة الاستراتيجية والتنمية ، 10 (5)، 322.
16. محمد زعيش. (2018). نظرة على واقع مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي –دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب-. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية (04)، 75.
17. نبيل قليل. (2013). واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –دراسة مقارنة مع تونس والمغرب-. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية ، 27 (02)، 366-365.
18. نبيلة لدرع. (2021). إشكالية العقار الصناعي وتأثيره على واقع الاستثمار. حوليات جامعة الجزائر 1 ، 35 (03)، 19.
19. (تقارير 2015-2019). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية –مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
20. Djaber Benzouh و Mahdia Boulahouat. (2021). Climat des affaires et attractivité des IDE en Algérie :état des lieux et aperçu comparatif aux pays voisins .Revue Algérienne et gestion 1162 ، 15 (01) ، .
21. The Global Competitiveness Report, (2018-2019), Switzelend.
22. The Heritage foundation, (2021-2022), 2022 Index Of Economic Freedom, USA.
23. The Wold Bank, (Report 2015-2020), Doing Business, USA.
24. www.transparency.org/en/cpi/2021/index/dza, Consulté le 29/09/ 2022.
25. <https://alkhaleejonline.ne>, Consulté le : 15/10/ 2022.
26. Index Of Economic Freedom, (2020-2022, sur The Heritage Foundation: www.heritage.org/index/explore), Consulté le: 17/09/2022.
27. www.transparency.org/CPI-2021-Methodology.zip, Consulté le : 29/09/2022.